



في تقرير حالة سكان العالم ٢٠٠٧م

أكثر من نصف سكان العالم سيعيشون في مناطق حضرية

تقرير/ أمين عبدالله إبراهيم

■ صدر مؤخرًا عن صندوق الأمم المتحدة للسكان التقرير رقم (٣٠) عن حالة سكان العالم ٢٠٠٧م، والذي تم تدشينه الأربعماء الماضي بمقر وزارة التخطيط والتعاون الدولي بصنعاء في احتفالية خاصة نظّمها صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع المجلس الوطني للسكان، وذلك تحت شعار «إطلاق إمكانات النمو الحضري».

وقد أشار هذا التقرير إلى أنه في عام ٢٠٠٨م - لأول مرة في التاريخ - سيعيش أكثر من نصف سكان العالم (أي ٣.٢ مليار شخص) في مناطق حضرية، وأنه من المتوقع أن يصل هذا العدد إلى ما يقرب من ٥ مليارات شخص بحلول سنة ٢٠٣٠م، وأن عدد سكان الحضرة في أفريقيا وآسيا سوف يتضاعف خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٠م وعام ٢٠٣٠م، وسيكون الكثير من هؤلاء التحضرين الجدد فقراء، وسيستوف مستقبلهم ومستقبل المدن في البلدان النامية ومستقبل البشرية، إلى حد كبير على القرارات التي تتخذ الآن.

ويتناول هذا التقرير بالدراسة ما يعنيه النمو الحضري الوشيك، ويناقش ما يلزم عمله، مع إيلاء اهتمام بالذات للحد من الفقر وتحقيق القابلية للاستدامة.

ويضيف التقرير بأنه على الرغم من أن الاهتمام كان منصباً على المدن الضخمة، فإن معظم النمو الحضري سيحدث في البلدان والمدن الأصغر، وسيلازم تعزيز قدراتها إلى حد كبير لكي تتصدى للتحدي المستقبلي، وبالتالي فإن اتخاذ تدابير الآن من جانب الحكومات والمجتمع المدني والمجتمع الدولي يمكن أن يحدث فرقاً هاماً في الأوضاع الاجتماعية والبيئية والمعيشية.

ويبيد التقرير ملاحظتين هما: أن الفقراء سيشكلون حصة كبيرة من النمو الحضري، وأن معظم النمو الحضري ينبع من الزيادة الطبيعية في عدد السكان لا من الهجرة.

ويبين التقرير أن نمو المدن سيكون أكبر عامل يؤثر على التنمية في القرن الـ (٢١). ومع ذلك لا يجري عمل الكثير من أجل زيادة فوائد النمو الحضري إلى أقصى حد أو من أجل الحد من عواقبه الضارة.

ويحث التقرير على إجراء تحليلات واتخاذ تدابير استباقية، كون التغييرات ستكون كبيرة للغاية وستحدث بسرعة للغاية بحيث يستعذر على المخططين وأصحاب السياسات حتى أن تصدر عنهم ردود أفعال.

وأوضح التقرير بأن التحضر حالياً يتسم بحجمه وتركيزه في البلدان النامية، فخلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٠م وعام ٢٠٣٠م، سيزيد عدد سكان الحضرة في آسيا من ١.٢٦ مليار نسمة إلى ٢.٦٤ مليار، بينما سيزيد عدد سكان أفريقيا من ٢٩٤ مليوناً إلى ٧٤٢ مليوناً، وسيزيد عدد سكان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من ٣٩٤ مليوناً إلى ٦٠٩ ملايين نسمة.

كما أوضح أيضاً بأن المدن الموجودة حالياً هي المستفيد الرئيسي من العولمة، ولكن قلة منها تولد ما يكفي من فرص العمل لمن يسعون إلى الحصول عليها.

وتكون النساء والأقليات والفقراء هم الخاسرون، ولكن معظم المهاجرين الحضريين يفصلون رغم ذلك الحياة الجديدة على الحياة التي تركوها وراءهم.

والمدن الضخمة التي يتجاوز عدد سكان كل منها ١٠ ملايين نسمة لم تحدث زيادة في عدد سكانها إلى الأجزاء التي كانت متوقعة



الحكومية على الاستفادة من النمو الحضري. وقال التقرير: إن الحيز الحضري يتزايد بسرعة أكبر من تزايد سرعة سكان الحضرة، والأراضي.. فيحلول عام ٢٠٣٠م ستكون مساحة الأراضي الحضرية في البلدان النامية قد زادت بمقدار ثلاثة أمثال، وستكون قد زادت في البلدان الصناعية بمقدار الضعف ونصف الضعف، وقد ساهم تفضيل الحياة في الضواحي في هذا الاتجاه، وربما يكون قد أدى إلى تسارعه.

أما العامل الرئيسي الآخر الذي يسهم في الامتداد الحضري فهو التحضر في المناطق المحيطة بالمدن، كإقامة أنشطة اقتصادية سكنية في المناطق الانتقالية الواقعة بين الريف والمدينة، حيث تكون الأراضي واليد العاملة أرخص، ويكون تنظيمها أقل صرامة، وتشجع العولمة، التي تجذب إقامة كبيرة على مساحات كبيرة من الأرض هذه العملية، وعلى الرغم من أن المناطق المحيطة بالحضر قد تعاني من بعض عواقب النمو الحضري، ومن بينها الفقر والتلوث وتدهور البيئة، فإنها تتيح فرصاً للعمالة وتؤدي وظائف أساسية أخرى للمناطق الحضرية، من قبيل توفير الغذاء والطاقة والماء ومواد البناء.

ولا يوجد توافق في الآراء بشأن الامتداد الحضري، باستثناء أنه غير قابل للاستدامة باشكاله الخيالية، وهذه المسألة لن تحل نفسها بنفسها، إذ لا توجد يد ضعيفة تدير النمو الحضري، وقد يتعين على البلدان إحياء وظائف التخطيط الحضري والإقليمي التي أدت عمليات التكيف الهيكلي وعملية العولمة الطاغية إلى تراجع أهميتها، وبدلاً من وضع مخططات نموذجية مثالية، تستدعي الحاجة وجود تخطيط واقعي يقبل النمو الحضري باعتباره أمراً حتمياً، ويطبق في سياق إقليمي لا في سياق حضري تماماً، فاتساع نهج المدينة - المنطقة وتقديم يد المساعدة إلى الحكومات الحضرية والمحلية الموجودة حالياً، والتنسيق في ما بينها هي أمور من شأنها أن تعالج الشواغل الاجتماعية والبيئية، وكذلك الشواغل الاقتصادية ومن بينها مساهمة فقراء الحضرة الأساسية.

وتحول دون تمكينهم وعيشهم حياة أفضل، ولكنهم يحتاجون إلى دعم من جانب الحكومة والمنظمات الدولية.

وأكد التقرير على أن التحضر يجب تغييراً ثقافياً، ويكون إيجابياً، ولكنه ليس موحداً ومتسقاً فأوجه انعدام المساواة تكون أكثر وضوحاً في الحضرة كما تكون الصراعات فيه أكثر حدة، وتتبع الحياة الحضرية إمكانات لاكتساب هويات ثقافية جديدة، ولكنها تؤدي أيضاً إلى زيادة انعدام الأمن، وانعدام الجذور، وإمكانية التعرض للعنف والجريمة.

وتوقع التقرير أن نجاحات وإخفاقات الشباب الفريدة ستكون حاسمة بالنسبة لمستقبل التنمية، ولكن نادراً ما تجسد العمليات السياسية أولوياتهم، فكتيرون ينشأون في ظل الفقر، حيث يكونون محرومين من المزايا الحضرية المتمثلة في التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل، وهذه الأوضاع تديم الفقر وانعدام الأمن والاحباط وتؤدي إلى زيادة احتمالات العنف.

وحول المسئرين أفاد التقرير أنهم يمثلون نسبة متزايدة من سكان الحضرة، كما هو الحال في ما يتعلق بأي فئات أخرى، فإن الحياة الحضرية تتيح لهم فرصاً، ولكنها كثيراً ما تستبعد الفقراء وغيرهم من غير القادرين على الاستفادة من تلك الفرص.

واستطرد: إن سدّ الثغرات الكبيرة بين الامكانيات الحضرية والواقع الحضري معناه أولاً: قبول النمو الحضري واتخاذ موقف إيجابي منه، وهذا بدوره يستدعي القيام بأنشطة في مجال الدعوة ويستدعي التزاماً سياسياً، وينبغي أن تعمل الحكومات مع منظمات فقراء الحضرة ومع المنظمات غير

لها في سبعينيات القرن العشرين، فأكثر من نصف سكان الحضرة يعيشون في مدن يبلغ عدد سكان كل منها ٥٠٠,٠٠٠ أو أقل من ذلك، والمشاكل الحضرية تكون - من حيث المبدأ - من الأيسر على المدن الصغيرة أن تحلها ولكنها لم تعالج، وكثير من الحضريين، خاصة النساء ليسوا أفضل حالاً من فقراء الريف، خاصة في المدن التي يبلغ عدد سكان كل منها مائة ألف نسمة أو أقل من ذلك.

ونوه التقرير إلى أن معركة تحقيق الأهداف الانمائية للبلد المتعلقة بخفض الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥م، ستخاض في عشوائيات العالم، فالمدن تدلل على وجود مزايا واضحة لديها في ما يتعلق بالحد من الفقر، ومع ذلك فإن هذه المزايا المحتملة لا تتحقق إلا عملياً، لأن المدن تحاول التني عن الهجرة من الريف، وأهملت الفقراء، وتجاهلت إمكاناتهم، ونتيجة لذلك يزيد الفقر في المناطق الريفية الآن، إذ يعيش مليار شخص في عشوائيات، ٩٠٪ منهم في البلدان النامية.

وأضاف: يعيش الفقراء حياة غير صحية، والعشوائيات الحضرية تكون مكتظة وبعيدة الهواء وكثيراً ما تكون موجودة في بيئات ملوثة وخطرة، وتفقر إلى مياه نقية وصرف صحي، والحياة في ظل هذه الأوضاع تؤدي إلى زيادة الأجهاد النفسي خاصة بالنسبة للمرأة - المستنولة إلى حد كبير عن الغذاء والماء والصرف الصحي وإدارة الأسرة المعيشية - واحتمالات العنف.

وتحسين الاسكان الحضري يمكن أن يكون له تأثير هائل على الفقر والرفاه.

وأفاد التقرير أن الحياة الحضرية تتيح إمكانات كثيرة للنساء والفتيات، ولكن قلة منهن ممن ينتمين إلى أسر فقيرة يمكن أن يستفدن من تلك الإمكانيات.. فالفتيات هن أول من ينقطع عن الدراسة، ومعظم عمالة النساء تكون في القطاع غير الرسمي، غير المستقر، وغير المنظم الذي تدفع فيه أجور هزيلة.

والمدن أكثر انفتاحاً لمشاركة المرأة اجتماعياً وسياسياً، ويمكن أن تساعد المنظمات المجتمعية - التي تعتمد على نفسها - النساء الفقيرات على التفاوض بشأن العقبات التي

تواجهها. ويمكن أن تساعد المنظمات المجتمعية - التي تعتمد على نفسها - النساء الفقيرات على التفاوض بشأن العقبات التي

نافذة إلى المؤتمر السكاني القادم

حسن العزي

■ يُنتظر أن يقف المؤتمر الوطني الرابع للسياسة السكانية المقرر انعقاده في الفترة «٢٧ - ٣٠» أكتوبر القادم عند بعض المؤشرات السكانية وأهمها مؤشر انخفاض الخصوبة، وانخفاض وفيات الأطفال، وانخفاض وفيات الأمهات.. ويمكن أن يناقش في إطار المحاور الأساسية التي يحتمل أن تكون بديلاً عن أوراق العمل أسباب التطورات الإيجابية في العمل السكاني، وسوف تحظى الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بدعم المؤتمر في ما يتصل بالتوجه الجديد من التنسيق والمتابعة.. إذ يتوقع أن يخرج المؤتمر بتصوير نسبي يخص تنفيذ برامج القطاعات.

الخاصة بالعمل السكاني في إطار جديد.. تجد الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان في ضوء التصور الجديد تقوم بالنزول الميداني لتابعة تنفيذ الأنشطة الخاصة بالقطاعات، وربما تكون هذه الخطوة عاملاً مساعداً في تدليل بعض العوقات التي تعترض تنفيذ الأنشطة المحددة للقطاعات، ويمكن أن يقف المؤتمر عند الجهات التي كان لها دور متميز وفعال في نجاح العمل المتصل بالقضايا السكانية في المراحل الماضية، والاحتمال الأقوى أنها ستجد دعماً ومساندة حتى تواصل عملها في الإطار التنفيذي الجديد.

وهناك احتمال قوي أيضاً وهو وقوف المؤتمر عند أهداف وخطوات التوجه الجديد المتصل بجذب الاستثمارات إلى بلادنا.. وأثر ذلك على استقطاب العمالة اليمنية لتتخرط في المؤسسات الاقتصادية وانعكاس ذلك على السكان من حيث تحسين مستواهم الصحي، والاجتماعي، والثقافي، والمعيشي.

الإنفجار السكاني وأثره على البيئة

شوقي أحمد العباسي

البيئة كلمة شائعة الاستخدام يرتبط مدلولها بنمط العلاقة بينها وبين مستخدميها، وهي تعاني من الزيادة السكانية كون هذه الزيادة تتفرع منها العديد من المشاكل التي أشارت إليها بعض النظريات وضرورة النظر بموضوعية في مسألة النمو السكاني وما يترتب عليه من مشكلات، مما دعا العلماء إلى الدعوة إلى وجوب تنظيم الأسرة باعتبارها وسيلة لرفع المستوى الصحي والثقافي لأفراد المجتمع بشكل عام. والحقيقة الثابتة أن الله قد خلق الكون في نظام دقيق محكم يتميز بالتوازن بين عناصره ومكوناته، واستمر هذا التوازن بين الإنسان وبيئته، بحيث كانت الملوثة محدودة في كميتها ونوعيتها خاصة وأن عدد البشر كان محدوداً ومتناسباً مع موارد البيئة، ولكن مع بداية الثورة الصناعية بدأت المشاكل البيئية تتفاقم متوالية في ذلك مع انفجار السكاني الكبير وسرعة التقدم التكنولوجي لتوفير احتياجات البشر من الموارد الغذائية وأثرت تلك العوامل وغيرها على مستوى التوازن البيئي في مختلف مكوناته وعناصره. وأصبح التحدي الخطير الذي يواجهه رفاهية الإنسان وبقائه متمثل في مواجهة التلوث البيئي وما يصاحبه من مشاكل خاصة مرتبطة بصحة الإنسان، ولأن الإنسان هو الذي يصنع ويشكل بيئة التي تحيطه القوت وتنمعه الفرصة لتحقيق النمو الفكري والعلمي والاجتماعي والثقافي وعلى الإنسان أن يدرك بأن هناك حدود معينة لقدرة تحمل البيئة التي تستطيع أن تتحملها دون الوصول إلى حالة التدهور في مكوناتها وعناصرها، وتتعدد التغييرات من بلد إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى حسب عدد السكان وكمية الغذاء والماء والطاقة والمواد الخام التي يستعملها ويبيدها كل فرد. أن مشاكل البيئة الحقيقية بدأت بعد زيادة عدد السكان وتضاعفها بشكل يهدد الحياة نفسها خاصة في الدول النامية والفقيرة والتي تعد بلادنا منها والتي تقتصر على الكثير من الوسائل التكنولوجية القادرة على الإسهام في خفض معدل الوفيات وسيطرة التقاليد والعادات والقيم الاجتماعية التي تحدد وتدعو إلى زيادة النسل دون ضوابط مما أدى إلى انخفاض مستويات المعيشة والصحة ووسائل الترفيه وسبل الحياة النظيف والسليمة لغالبية السكان، ويمكن القول بأن مشاكل البيئة تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية أو المتخلفة، ففي الوقت الذي تعاني منه الدول المتقدمة من الآثار البيئية الناتجة عن تقدمها الصناعي والتكنولوجي إلا أن هذه الدول تمتلك إمكانيات ووسائل علاجها والحد من خطورتها في الوقت الذي تعجز فيه باقي الدول عن ذلك بل انها نتيجة قلة الوعي وزيادة عدد السكان تساهم في المزيد من المشكلات البيئية عن طريق الاستخدام السيئ للتكنولوجيا والوسع الصناعي غير المخطط وعدم الأخذ بأسباب ووسائل الأمان البيئي، مما زاد من معدلات التلوث المختلفة المادية مثل الهواء والماء والتربة وغيرها غير المادية مثل الضوضاء والانحرافات السلوكية والثقافية والاجتماعية والخلفية. فالسكان في أي مجتمع يمثلون أحد أهم العوامل الرئيسية في النظام البيئي وبالتالي فإن استمرار الزيادة السكانية وتفاقم المشكلات البيئية تؤدي إلى كوارث بيئية متنوعة. وأخيراً فإن الارتقاء بمستوى التعليم ونشره بين الجنسين وحسين الوعي السكاني والصحي والبيئي والإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والعمل على تحقيق التوازن بين أنشطة الإنسان والموارد البيئية والعمل على زيادة الاهتمام بموضوع تنظيم الأسرة في المجتمعات المحلية ذات الثقافات التباينة ونشر الثقافة السكانية من جانب الهيئات والجهات الرسمية والشعبية، كل تلك العوامل تشكل قواعده الأساسية ورئيسية من أجل خلق توازن بين السكان والبيئة المحيطة بهم كون البيئة تؤثر في نمو السكان وتوزيعهم. أتى هذا المقال من المجلس الوطني للسكان.

مؤشرات سكانية

الهجرة الداخلية والخارجية. وحسب التقرير السنوي للتنمية البشرية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥م. نلخص أهم هذه المؤشرات على بعض الدول العربية في الجدول التالي:

م:	الدولة:	عدد السكان في ٢٠٠٥م (مليون):	نسبة الزيادة في ٢٠٠٥م:
(١)	مصر	٧٤,٠	١,٩٪
(٢)	السودان	٣٦,٢	٢,٠٪
(٣)	العراق	٢٨,٨	٢,٦٪
(٤)	الأردن	٥,٧	٢,٤٪
(٥)	الكويت	٢,٧	٣,١٪
(٦)	فلسطين المحتلة	٣,٧	٣,٢٪
(٧)	السعودية	٢٤,٦	٢,٥٪
(٨)	سويا	١٩,٠	٢,٤٪
(٩)	اليمن	٢١,٠	٣٪

■ إن مؤشر النمو السكاني من المؤشرات التي تهتم بها الدول عند وضع خططها الاستراتيجية والتنموية، ويعرف هذا المؤشر بأنه نسبة الزيادة في عدد السكان خلال سنة واحدة، وتمثل الزيادة عادة الولادات الجديدة والوفيات +

